تونس – و بعد أكثر من سنتين من

و يقدم تقرير مركز كارتر عدة توصيات إلى كل الأطراف المعنية و خاصة مجلس نواب الشعب باعتباره أول مجلس تشريعي منتخب ديمقراطيا في تونس، والذي بدأ عملية تطبيق الدستور من خلال سن القوانين المحلية و إنشاء المحكمة الدستورية و غيرها من الهيئات الدستورية المستقلة. و سيكون نجاح مساعي مجلس نواب الشعب حاسما في

وضع و تفعيل آليات لتشريك العموم في عملية سن القوانين وأعمال المجالس إجمالا بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي و الإداري للنواب المكلفين من توعية العموم و التواصل معهم.

نشر وتوزيع جميع الوثائق الرسمية المتعلقة بمجلس نواب الشعب في الوقت المناسب من محاضر الجلسات و تقارير اللجان و القرارات و سجلات الحضور و تفاصيل التصويت بما في ذلك نشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس مما يدل

الدستور بالمقارنة مع التزامات تونس الدولية لدعم الحريات السياسية والمدنية الاساسية. كما علق المركز على شمولية العملية ومدى دعمها لمبادئ الشفافية ومشاركة المواطنين في